تحقيق العمل اللائق في آسيا
الاستنتاجات النهائية

١. إن ممثلي الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال، المشاركين في الاجتماع الإقليمي الآسيوي الرابع عشر لمنظمة العمل الدولية، يتوجهون بالشكر إلى حكومة جمهورية كوريا لاحتضانها هذا الاجتماع. فقد أسهمت بكرمها وحسن وفادتها وتنظيمها الكفؤ في نجاح هذا الاجتماع.

٢. ولقد شهدت بلدان كثيرة في الإقليم، منذ انعقاد الاجتماع الإقليمي الآسيوي الأخير، نمواً اقتصادياً قوياً ورخاءً متزايداً. لكن ما يؤسف له هو أن العديد من البلدان قد مرت أيضاً باضطرابات هائلة متصلة بكوارث طبيعية وأزمات سياسية واقتصادية وإنسانية كبرى. وإننا نعرب عن تعاطفنا وتضامننا مع الشعوب التي عانت من ذلك ونعقد العزم على أن نبذل قصارى جهودنا لتعزيز الانتعاش والتنمية الاقتصادية والسلم وتحقيق العدالة الاجتماعية للجميع. وينبغي إيلاء الأولوية الواجبة للجهود الرامية إلى تشجيع إعادة الإعمار وإنعاش سبل العيش في البلدان التي مزقتها الحروب وأنهكتها النزاعات وضربتها الكوارث.

٣. وإننا نشكر المدير العام على التقريرين اللذين قدمهما واللذين يصفان الوضع في الإقليم فيما يتعلق بالعمل اللائق واستئصال الفقر. ونلاحظ أن التقريرين يمحصان في ما يزخر به الإقليم من تنوع كبير، بما في ذلك العديد مما شهده من نجاحات وتحديات. ويسرنا بصورة خاصة أن نلاحظ أن برنامج العمل اللائق لمنظمة العمل الدولية قد أصبح جزءاً متكاملاً في البرامج الوطنية للعديد من البلدان في الإقليم فضلاً عن البرنامج الإنمائي الدولي. وإننا نؤيد بشدة وثيقة النتائج الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥ والإعلان الوزاري الصادر عن الجزء رفيع المستوى في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٦.

التعاون الإقليمي لجعل العمل اللائق
حقيقة وطنية واقعة

٤. إننا نعرب عن اقتناعنا بأن برنامج العمل اللائق لمنظمة العمل الدولية يمكن أن يسهم في توفير سبيل مستدام للخلاص من الفقر، ويساعد في التصدي لحالات التفاوت الاقتصادي المتزايدة على السواء داخل البلدان في الإقليم وفيما بينها، ويقدم بالتالي إسهاماً يعتد به في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كما أن برنامج العمل اللائق يمكّن من إحراز تقدم في اتجاه تحقيق عولمة عادلة تكون فيها أهداف التنمية الاقتصادية والإنصاف الاجتماعي متوازنة على أتم وجه.

٥. وإننا لفخورون في أننا كنا من رواد وضع خطط عمل وطنية للعمل اللائق، على حد ما دعا إلى ذلك الاجتماع الذي عقدناه في عام ٢٠٠١، ونشير إلى أن عدة بلدان، وليس جميعها، قد أرست خططاً وطنية. وإننا ندعو جميع البلدان في الإقليم إلى أن تقوم بذلك بمشاركة تامة من جانب الشركاء الاجتماعيين.

٦. ونعقد العزم على ضمان استمرار آسيا في تولي القيادة السياسية العالمية في مجال جعل توفير العمل اللائق للجميع هدفاً مركزياً لسياساتنا الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة وكذلك لاستراتيجياتنا الإنمائية الوطنية.

٧. وإننا نلتزم بالتالي بتنفيذ *عقد آسيا للعمل اللائق* - لفترة تصل حتى عام ٢٠١٥- سنبذل خلالها جهداً متضافراً ومستداماً لتحقيق العمل اللائق في جميع البلدان التي تزخر بها قارتنا المتسمة بالتنوع.

٨. وإننا نرحب بوضع برامج قطرية للعمل اللائق، وهي الأداة التي تتوسلها منظمة العمل الدولية لتسخير الموارد ولتقديم دعم منسق لدفع أولويات العمل اللائق قدماً على المستوى الوطني. وينبغي أن يتجلى في البرامج القطرية للعمل اللائق على النحو المناسب وضع الأولويات الثلاثية والالتزام والملكية لدى الهيئات المكونة الثلاثية. وسيقوم كل بلد، وفقاً لظروفه وأولوياته الوطنية، بتحديد أهداف العمل اللائق القابلة للتحقيق وبرسم معالم برنامجه الوطني الخاص به، بالاستناد إلى الدعائم الأربع لبرنامج العمل اللائق وحولها، وهي - المبادئ والحقوق الأساسية في العمل والعمالة والحماية الاجتماعية والحوار الاجتماعي. وهي تمكّن المكتب والهيئات المكونة الثلاثية من العمل على نحو وثيق مع الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز والهيئات المانحة لإدماج أهداف العمالة الكاملة والمنتجة وتخفيف وطأة الفقر وتحقيق العمل اللائق في دورات البرمجة والحوار السياسي على المستوى القطري.

٩. بالإضافة إلى ذلك، نعقد العزم على أن نشجع على نحو نشط مبادرات التعاون الإقليمية، لا سيما حتى تتمكن البلدان من تحديد الاحتياجات المشتركة وتقاسم الممارسات الحسنة ووضع الاستراتيجيات والبرامج كي تتصدى معاً للمجالات ذات الفائدة المتبادلة والاهتمام المشترك.

١٠. إن الهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي هما أمران لا غنى عنهما من أجل الوفاء بهذه الالتزامات. وفي هذا الصدد، ندعو كذلك إلى قيام شراكات استراتيجية مع المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة، بما يضمن مشاركة الشركاء الاجتماعيين.

الأولويات للإجراءات على الصعيد الوطني

١١. إننا نؤكد التزامنا بتحقيق حصائل ملموسة واتخاذ تدابير عملية من أجل تنفيذ سياسات وبرامج محددة زمنياً توخياً لتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع.

١٢. أما الأولويات المترابطة لتحقيق العمل اللائق والحد من الفقر في بلدان الإقليم خلال العقد المقبل فهي:

- تشجيع التصديق على معايير العمل الأساسية فضلاً عن احترام المبادئ والحقوق الأساسية في العمل؛
- تشجيع نمو الإنتاجية والاقتصادات القادرة على التنافس على نحو مستدام؛
- تشجيع خلق الوظائف؛
- النهوض بفرص العمل اللائق في الاقتصاد غير المنظم ولا سيما في القطاع الريفي؛
- تعزيز فرص الحصول على التعليم للجميع، بما في ذلك ما هو مستهدف وذو صلة من تعليم وتدريب وتعلم متواصل لضمان مهارات مناسبة تعزز استمرار القابلية للاستخدام؛
- تعزيز فرص العمل اللائق وفرص تنظيم المشاريع للشابات والشبان، لا سيما من خلال تسهيل الانتقال من المدرسة إلى العمل وتقاسم الممارسات الحسنة؛
- تقوية قدرة الشركاء الاجتماعيين وإدارة العمل؛
- مكافحة جميع أشكال عمل الأطفال كما هو محدد في اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ ورقم ١٨٢؛
- تحسين الحوار وإدارة هجرة اليد العاملة بحيث تعود بالفائدة على السواء على البلدان المرسلة والبلدان المتلقية وتحسين حماية الحقوق والمساواة في المعاملة للعمال المهاجرين؛
- تحسين الإدارة السديدة والفعالة لسوق العمل عن طريق اعتماد وتنفيذ واستعراض قوانين العمل والسياسات الاجتماعية مقارنة بأهداف تحقيق العمل الكامل والمنتج، التي يسعى إليها برنامج العمل اللائق؛

- استحداث آليات تعاون بين الإدارة والعمال وآليات شراكة ثنائية وغير ذلك من المؤسسات واللوائح المناسبة، بما في ذلك أطر من أجل الحوار الاجتماعي، بوصفها عناصر هامة لسير أسواق العمل بفعالية وإنصاف؛

- النهوض بالمساواة بين الجنسين بواسطة أمور من بينها منح المرأة الإمكانيات عن طريق تعزيز تكافؤ الفرص للحصول على عمل لائق ومنتج؛

- إيلاء اهتمام خاص إلى احتياجات العمال المستضعفين، بمن فيهم المعوقون وضحايا الاتجار والعمل الجبري والمصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والسكان الأصليون والعمال المحرومون من حقوقهم الأساسية في مكان العمل؛

- توسيع نطاق فعالية وتغطية الحماية الاجتماعية لتشمل الجميع، بمن فيهم العمال في الاقتصاد غير المنظم؛

- النهوض بالسلامة والصحة المهنيتين.

١٣. وإذ نقر بالطبيعة المتكاملة لبرنامج العمل اللائق، فإننا نشدد على اعتماد نهج متماسك ومتكامل لمقاربة هذه السياسات والبرامج، مع المشاركة الوثيقة للشركاء الاجتماعيين في جهود التنمية الاقتصادية المحلية.

المبادرات والشراكات الإقليمية

١٤. إننا نشجع بشدة، بالاعتماد على أطر التعاون الإقليمية، المبادرات الثلاثية لتقاسم المعارف والتجارب والخبرات من أجل تشجيع العمل اللائق والحد من الفقر.

١٥. وفي هذا الصدد، نشير إلى المبادرات التي سبق استهلالها بشأن:

- شبكة المهارات الإقليمية للمنظمات الشريكة، من قبيل برنامج المهارات والقابلية للاستخدام لآسيا والمحيط الهادئ (Skills-AP)؛

- الإطار متعدد الأطراف لمنظمة العمل الدولية بشأن هجرة اليد العاملة؛

- قاعدة البيانات الإقليمية بشأن مؤشرات العمل اللائق الموضوعة من أجل تقاسم التجارب الوطنية.

إجراءات منظمة العمل الدولية

١٦. دعماً للأولويات المذكورة آنفاً، نطلب من المكتب أن يقدم المساعدة للحكومات وللشركاء الاجتماعيين، في مجال استهلال المزيد من المبادرات، في حدود الوسائل المتاحة، من أجل تدعيم وتكامل الإجراءات في الميادين التالية:

- تشجيع التصديق والتنفيذ الكامل لاتفاقيات منظمة العمل الدولية بشأن الحرية النقابية والإقرار الفعلي بحق التنظيم والمفاوضة الجماعية والقضاء على جميع أشكال العمل الجبري أو الإلزامي فضلاً عن القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال والتمييز في الاستخدام والمهنة؛

- المساعدة على وضع سياسات وطنية تستند إلى برنامج العمالة العالمي لمنظمة العمل الدولية؛

- تقديم خدمات الدعم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة؛

- تقوية إدارات الاستخدام وتفتيش العمل ومنع النزاعات وتسويتها؛

- تشجيع تصديق وتنفيذ اتفاقيات منظمة العمل الدولية بشأن السلامة والصحة المهنيتين، بما في ذلك اتفاقية الإطار الترويجي للسلامة والصحة المهنيتين، ٢٠٠٦؛

- تشجيع التصديق على اتفاقية العمل البحري، ٢٠٠٦؛
- دراسة جدوى الدعوة إلى انعقاد حدث إقليمي بشأن النمو والعمالة والعمل اللائق؛
- إرساء المعالم المرجعية وأفضل الممارسات بشأن توسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل جميع العاملين، نساء ورجالاً، وأسرهم؛
- تشجيع وضع إحصاءات محدثة وموثوقة وجمع البيانات للمساعدة في مجال إجراء البحوث القائمة على الوقائع ومقارنتها واتخاذ القرارات.

١٧. وإننا ندعو المنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية الأخرى، بما فيها اللجان الاجتماعية والاقتصادية التابعة للأمم المتحدة لآسيا والمحيط الهادئ وغرب آسيا (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغرب آسيا) ورابطة أمم شرق آسيا ومصرف التنمية الآسيوي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) كي تعمل على نحو وثيق مع منظمة العمل الدولية دعماً لهذه الجهود، على حد ما دعا إليه الجزء رفيع المستوى في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في تموز/ يوليه ٢٠٠٦.

١٨. وإننا نؤكد من جديد الاستنتاجات بشأن ميانمار، التي اعتمدها مؤتمر العمل الدولي في دورته الخامسة والتسعين (أيار/ مايو - حزيران/ يونيه ٢٠٠٦).

تنفيذ عقد العمل اللائق

١٩. سيبدأ اعتباراً من هذا الاجتماع *عقد آسيا للعمل اللائق*. وتلتزم الهيئات المكونة الثلاثية في بلدان الإقليم بتحقيق نتائج محددة في العمل اللائق وفقاً للظروف والأولويات الوطنية في كل منها، كما تلتزم بالتعاون بشأن مبادرات محددة على المستوى الإقليمي، تسهم فيها إجراءاتها المشتركة وتقاسمها للمعارف والخبرات في جعل العمل اللائق حقيقة واقعة بحلول عام ٢٠١٥.

٢٠. بالإضافة إلى ذلك، إننا نناشد مجلس إدارة مكتب العمل الدولي أن يوعز إلى المكتب أن يقوم، حسب مقتضى الحال وعند الطلب، بتقديم المساعدة للجهود التي تبذلها الهيئات المكونة الثلاثية في تنفيذ *عقد آسيا للعمل اللائق*.

الأول من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦